نتيجة انخفاض الأسعار لبرامج العمرة والتسهيلات المقدمة من وزارة الأوقاف

ارتفاع غير مسبوق في أعداد المعتمرين اليمنيين هذا العام

12 ألف تأشيرة تم إصدارها وتوقعات بتجاوز العدد إلى 100 ألف بنهاية الموسم

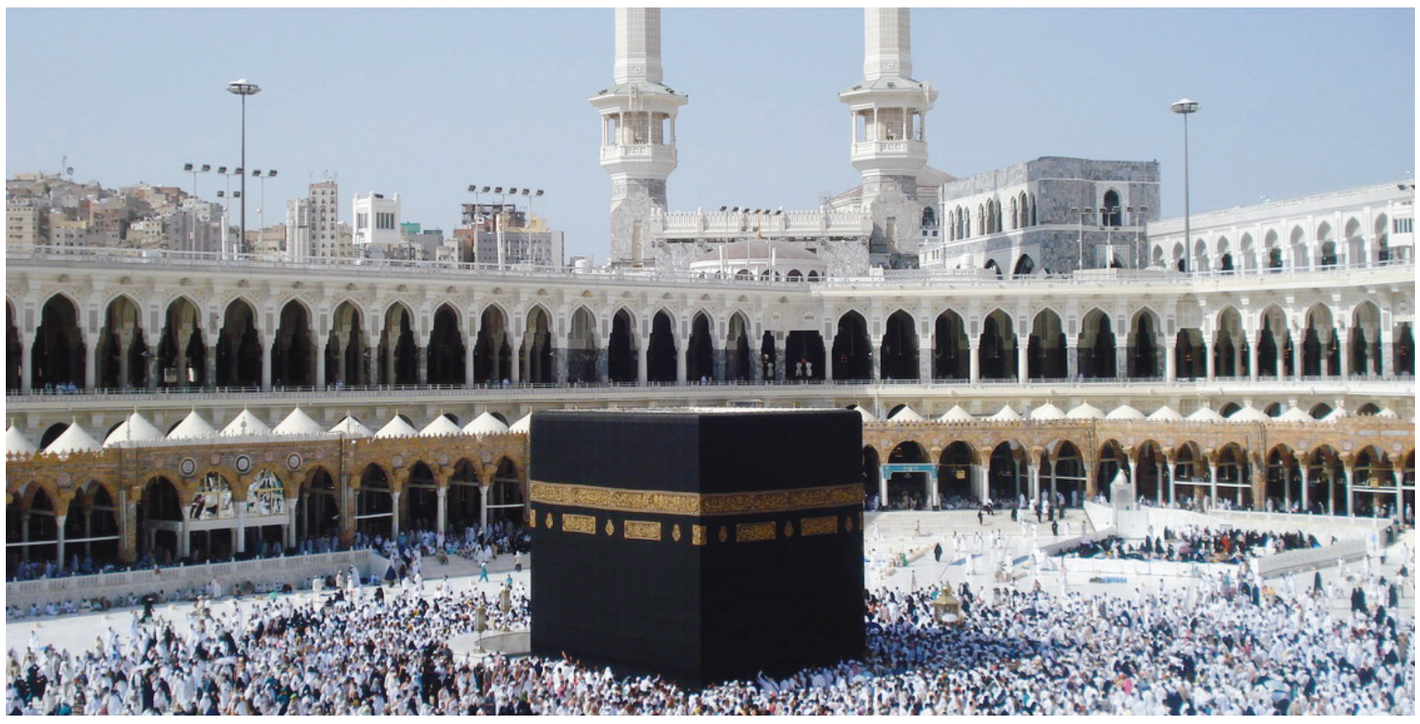

الدين والحياة/

بلغ إجمالي عدد تأشيرات العمرة التي استصدرتها مؤخراً وكالات السياحة والسفر وبإشراف من وزارة الأوقاف والإرشاد ممثلة بقطاع الحج والعمرة أكثر من 12 ألف تأشيرة وذلك منذ بداية موسم العمرة الحالي في شهر ربيع الأول الماضي.

ويعتبر هذا الرقم حسب خبراء في شئون الحج والعمرة رقماً قياسياً وغير مسبوق مؤكدين أنه يمثل مؤشراً واضحاً على الارتفاع المتوقع لعدد المعتمرين اليمنيين هذا الموسم والذي تشير بعض التقديرات إلى أنه سيتجاوز المائة ألف معتمر مع نهاية الموسم.

وكان عدد المعتمرين من بلادنا قد تجاوز الموسم الماضي 1432م الـ(51) ألف معتمر بزيادة كبيرة عن موسم 1431هـ والذي بلغ فيه عدد المعتمرين اليمنيين 36 ألف معتمر.

ويعزو الخبراء هذه الزيادة الكبيرة في أعداد المعتمرين إلى العديد من العوامل وفي مقدمتها انخفاض أسعار البرامج المقدمة من الوكالات السياحية المفوجة للمعتمرين واتجاه الكثير من متوسطي الدخل إلى أداء مناسك العمرة في ظل الركود الاقتصادي الحاصل في البلاد وتضاؤل حركة الأعمال والذي أتاح الوقت أمام الكثيرين لأداء هذه المناسك.

من جانبهم يؤكد وكلاء السياحة والسفر على إيجابية التسهيلات التي يقدمها قطاع الحج والعمرة بوزارة الأوقاف والإرشاد وبما مكنهم من تخفيض أسعار البرامج التي يقدمونها للمعتمرين، مشيرين إلى أن هذه التسهيلات عكست تفهم مسئولي القطاع وقيادة الوزارة ممثلة بالوزير حمود عباد واستيعابهم الكامل لمتطلبات إنجاح عمل الوكالات المفوجة والذي ينعكس إيجاباً في مصلحة المعتمرين ويتيح تلقيهم أفضل الخدمات وبأقل الأسعار.

وتوقع وكلاء الحج والعمرة أن يشهد موسم العمرة الحالي نسبة عالية من النجاح في ضوء ما حققه موسم العام الماضي رغم ظروف الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد وألقت بظلالها على مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

مؤكدين أن الاستعداد المبكر من قبل الوزارة لهذا الموسم كان له أثر كبير في هذا النجاح.

من جانبهم أوضح مسئولو قطاع الحج والعمرة بوزارة الأوقاف والإرشاد أن الاستعدادات لموسم العمرة الحالي قد بدأت في وقت مبكر ووفق آلية جديدة هدفها تصحيح الأوضاع وإزالة السلبيات سواء داخل القطاع أو على مستوى التعامل مع وكالات السياحة والسفر المختصة بتفويج الحجاج والمعتمرين.

وأشاروا إلى أنه تم إصدار تراخيص العمرة لـ81 من الوكالات التي استوفت الشروط والمعايير التي وضعت من قبل الوزارة واجتازت بنجاح عملية التقييم الميداني لإمكاناتها واستعدادها للوفاء بالتزاماتها تجاه المعتمرين.

مؤكدين أن عملية الإشراف والتقييم من قبل الوزارة ممثلة بقطاع الحج والعمرة على أداء الوكالات ستتواصل حتى نهاية الموسم سواء في بلادنا أو في الديار المقدسة لضمان حصول المعتمرين اليمنيين على أرقى الخدمات في السكن والنقل والتأكد من وفاء الوكالات بالتزاماتها على أكمل وجه وبما يضمن حقوق المعتمرين.

وكانت وزارة الأوقاف والإرشاد خلال موسم العمرة والحج العام الماضي قد ألزمت العديد من الوكالات المخالفة بإعادة مبالغ مالية لمن قامت بتفويجهم بعد أن ثبت إخلالها بما التزمت به تجاههم من خدمات وتم بالفعل إعادة تلك المبالغ لمستحقيها خلال وجودهم في الديار المقدسة وذلك للمرة الأولى في تاريخ بعثات الحج اليمنية.

رد وتوضيح من رئيس قطاع الحج والعمرة باتحاد السياحة

الإخوة صحيفة الثورة المحترمون

اطلعنا على ما نشرته صحيفتكم الموقرة في العدد يوم الجمعة23/3/2012 في صفحة الدين والحياة بعنوان (قيادات وأعضاء في اتحاد السياحة يطالبون بمحاسبة رئيس قطاع الحج والعمرة بالاتحاد).

ومع الاحتفاظ بحقنا في الرد،وحرصا منا على أن يكون المتابع على اطلاع تام بما حدث ويحدث .

نشير هنا أنه عقب الاعتداء السافر على عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد اليمني للسياحة لاعتراضه على الإجراءات التعسفية ضد الوكالات،أصدرنا بيانا عن الاتحاد اليمني للسياحة – قطاع الحج والعمرة بتاريخ 17|3|2012 شجبنا من خلاله ما تعرض له الزميل من اعتداء سافر بالضرب من قبل المدير المالي للوزارة والتي تعد الثانية من نوعها من قبل هذا المدير على رجال الاعمال من الاتحاد اليمني للسياحة وطالبنا فيه إحالة المتهم إلى القضاء كما طالبنا إلزام الجهات الحكومية بحسن التعامل مع رجال الأعمال والمستثمرين حفاظا على تنمية الاقتصاد الوطني.

وإننا من خلال هذا الرد نعبر عن بالغ احترامنا وتقديرنا لكافة الأخوة من موظفي وزارة الاوقاف والارشاد ،وندعو صحيفتكم إلى إجراء تحقيق صحفي مستقل حول المشاكل التي تواجه الحجاج واصحاب الوكالات ، ونشره بكل حيادية . .

شاكرين لكم نشر الرد عملا بحق الرد . . ونتمنى لكم المزيد من التقدم والازدهار.

رئيس قطاع الحج والعمرة
بالاتحاد اليمني للسياحة

حسين الصباحي

بدورنا ننشر الرد كاملا مع اعتذارنا عن نشر بعض ما تضمنه لكونه يعرض الصحيفة للمساءلة القانونية .

ونحن على استعداد تام لإجراء التحقيق الصحفي حول المشاكل التي تواجه الحجاج واصحاب الوكالات ، وذلك وفق سياسة النشر المعتمدة في الصحيفة ودون إخلال بمسئوليتنا الصحفية والمهنية .

والله الموفق

المشرف/

خطبة الجمعة.. دور مهم في خدمة قضايا المجتمع

■ مما لا شك فيه أن خُطبة الجمعة تحتل مكانة كبيرة في نفوس المسلمين، لما لها من الأثر البالغ في إصلاح نفسية المجتمع الإسلامي المنتشر في كافة بقاع الأرض، ففيها يتحدث الخطيب عن تدريب النفس وصيانتها من المعاصي. لكن يترتب على ذلك أن يكون إماماً متميزاً، كذلك يحتاجون إلى الخطيب القدوة الذي يحسن وعظهم وإرشادهم ، وفي هذه الحالة تصبح مهمة الخطابة رسالة تميز الخطيب عن المخاطَب ويصبح دوره كالإمام الذي تقع عليه مسؤولية الأمة.

استطلاع/ نورالدين القعاري

إلا أننا نفاجأ في بعض الخطب عندما نسمع من خطيب المسجد نوعاً من التحيز إلى فئة أو طرف دون طرف مما يمنع الخطيب عن أداء مهمته بالشكل المرجو منه.

ولاكتمال الصورة كان لزاماً أن يكون الخطيب هو القدوة لكي يتأثر به الناس لقول المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم مخاطبا ابن مسعود رضي الله عنه : (يا ابن مسعود لا تكن ممن يشدّد على الناس ويخفّف على نفسه) ، وهذا تأكيد لما قاله سبحانه وتعالى «لم تقولون ما لا تفعلون».

»الدين والحياة» سلط الضوء على دور خُطبة الجمعة وما يجب أن تناله من اهتمام وتطوير ومواكبة للأحداث الجارية وما الدور المأمول الذي يمكن أن يقوم به خطباء الجمعة في إشاعة مفهوم التنمية وكيف يمكن ترجمته على أرض الواقع ليكون مشروعا حقيقيا ينهض بالمجتمع ويجعل المواطن شريكا جادا بجانب الدولة وقطاعات التنمية الأخرى.

ما زال ضعيفاً

يرى الأكاديمي خالد الحايك، أن دور خطباء المساجد في إشاعة مفهوم التنمية وتفعليه عبر المنبر ضعيف، لأنّ كثيرًا من الخطباء غير مؤهلين، وثقافتهم محدودة، وفاقد الشيء لا يعطيه، متسائلا عن كيفية مساهمة الخطيب في إشاعة هذا المفهوم وهو غير مدرب على التعامل مع هذه الثقافة وغير مواكب للتطورات حوله،ونوه على أنّ إشاعة التنمية في المجتمع مطلب ديني لما فيه لهذه الأمة من رفعة ومنافسة الأمم الأخرى في التقدم الثقافي والعلمي والاقتصادي، إذ انّه من المعلوم بحسب الحايك أنّ خطبة الجمعة إنّما هي لمعالجة ما يهم المجتمع من الجمعة إلى الجمعة.

الرجل المناسب

وحول العوامل المهمة التي ستؤدي إلى نجاح نشر مثل هذا المفهوم، يؤكّد الحارثي أنه لا بد من وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، بحيث يكون من يعتلي المنبر على قدر كبير من العلم والمعرفة والثقافة، بالإضافة إلى إلحاقه بدورات تتعلق بالتنمية في كل المستويات ليعرف كيف يعالجها مع ما عنده من علم شرعي،وبالتالي توجيه الناس الذين يسمعون الخطبة أو الدروس عنده. وأشار إلى ضرورة التعاون بين جميع المؤسسات على مستوى البلد بل البلاد الإسلامية، وتشجيع المتميزين من أصحاب المنابر والعناية بهم ودعمهم وتفريغهم لهذا المشروع الكبير، لأنّ المنبر يتكلم مع كل شرائح المجتمع.

مواكبة الأحداث

أما الأخ حسين الأهنومي، فقد أبدى اندهاشه من خطب بعض أئمة المساجد، حيث يقول: أستغرب من عدم انفتاح الخطباء على الأساليب المعلوماتية الحديثة وهي ليست شراً محضاً، بل في أكثرها إيجابيات يحمد الاطلاع عليها لأنها تيسر سبل المعرفة ومواكبة ثقافة العصر..

القدوة الحسنة

من جهته تحدث الأخ رأفت المعمري خريج بكالوريوس إعلام، عن الخطيب ودوره في غرس التأثير في الناس بقوله: يجب على الخطيب أن يقوم بزرع الثقة وأن يحرص على عدم فقدانها لأن الناس لا يجتمعون حوله ولاينصتون له ، فيكون مثله مثل التاجر الذي تسلب ثقة الناس منه فتخسر تجارته وهكذا الأمر بالنسبة للخطيب عندما لا يكون أهلا للثقة ينفضّ حوله الناس فتضيع رسالته .

يضيف الأخلاق باعث تفاضل وتمايز ينبغي أن يتحلّى بها الخطيب في جميع أحواله، والرسول صلى الله عليه وآله وسلم يقول :(إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق) ،والأخلاق تشمل أمورا كثيرة تنتج آثارا محمودة في المجتمع ، كالصدق وأداء الأمانة والحياء ولين الكلام ومراقبة النفس في السر والعلن.

التأثير

أما إمام جامع بلال الشيخ سميرالنظاري: فيقول يجب على الخطيب أن يستشهد بالأدلة والبراهين ويضرب أروع الأمثال في تجسيد قضيته التي يتحدث عنها لأن الإنسان بطبيعته تراه يتأثر، لكن سرعان ما يرجع إلى ما كان عليه، فعلى الخطيب هنا أن يستخدم أسلوب الترغيب والتهذيب وأيضاً الاختصار والإيجاز وكذلك كلما دعمت كلامك بدليل كان أفضل ويأخذ قصة مؤثرة تنمي روح الهمة في تطبيق الخطبة على أرض الواقع.

هموم المواطن

من جهته قال الدكتور حسن الأهدل، أستاذ الشريعة الإسلامية بجامعة صنعاء، إلى أن الأصل في خطيب الجمعة أن يتحدث عما يهم الناس في حياتهم اليومية والأسبوعية والشهرية ولايدخلهم في مواضيع تقلقهم من أحداث جارية يتوقع حدوثها مثل حدوث مشاكل في المفاهيم الدولية التي تقلق أمن وسكينة المجتمع، وإنما عليه أن يوصل المعلومة بصور جيدة وغير مفزعة ويجب عليه أن يعمل على التعاون لإصلاح الأوضاع، ولا يتطرق الخطيب إلى قضايا تقوم بإشعال الفتن والقلاقل بين الشعب وأن يكون مدركاً لما يقول.

وتأسف الدكتور حسن الأهدل من بعض الخطباء يأتي بصورة استفزازية لا تليق به كخطيب ولا بد من التعاون في معرفة الحلول والسلبيات والإيجابيات من دون إرعاب الناس الترغيب والترهيب وليس مهمته إثارة الفتن فيجب عليه أن يكون في مستوى المسئولية وطرح المشكلة وعلاجها بموضوعية ولا يدخلهم في نفق مظلم أو يحرض من جهة إلى أخرى، لأن مهمته هي الإرشاد ومعرفة ما فيه من خير وصلاح وتعاون والنصيحة وهذا الذي يتعين أن يكون على الخطيب.

دورات تأهيل

من جهته قال الأخ طلال الشبيبي باحث أكاديمي: أن خطبة الجمعة هي ميزة مجانية فرضتها الشريعة الإسلامية ، حيث لا تحظى مؤسسة أو قطاع تجاري بهذه الميزة كل نهاية الأسبوع، بتقديم هذا الكم الهائل من المحاضرات أو الندوات للمواطن، ولكن شريعتنا الإسلامية السمحة اهتمت بالفرد والجماعة في جميع مجالات الحياة

وفي نفس السياق طالب الشبيبي بمراجعة واقع البعض من خُطبائنا وأئمة مساجدُنا، والذين يحتاجون إلى وقفة صادقة من قبلَ الجهات الرسمية ذات الصلة مثل وزارة الأوقاف والإرشاد، لما يُعانيه البعض منَ هؤلاء الأئمة، من تدن بمستوى تعليمهم، وضعفهم بمواكبة أحدَاث ومشاكل المُجتمع وقضاياه، وتركيزهم على الوعظ والإرشَاد الديني، وانصرافهم عن الكثير من الظواهر الاجتماعية، وقضايا الَجريمة والانحراف والتربية والسلوكيات الشاذة، إلى جانب انصرافهم عن معالجة قضايا وطنية وعالمية مهمة مثل الإرهاب، والفكر المنحرف وقضايا الإغراق والتضخم، والبطالة والفساد المالي والأخلاقي.

ملامسة للاحتياجات

ويختتم الأخ/ عبدالقدوس الحمادي علاقات عامة – خريج أكاديمي بالحديث عن ملامسة الخطبة لاحتياجات المواطن وتعديل السلوك الذي يجب أن يعمل به حيث يقول: نريد من خطبة الجمعة ان تكون ملامسة لاحتياجات المصلين الروحانية وتهدف الى تعديل السلوك غير الصحيح ، وأن لا تكون متكلفة وجوفاء ومنقولة من خطيب آخر.. نريدها أن تصبح هادفة ومركزة وغير متشعبة في الفروع.. ولكن أرى أن نجاحها يعتمد على المهارات الاتصالية التي يمتلكها الخطيب.

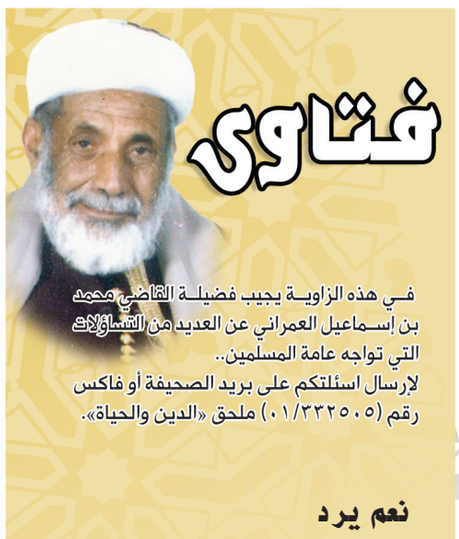

في هذه الزاوية يجيب فضيلة القاضي محمد بن إسماعيل العمراني عن العديد من التساؤلات التي تواجه عامة المسلمين..
لإرسال اسئلتكم على بريد الصحيفة أو فاكس رقم (٠١/٣٣٢٥٠٥) ملحق «الدين والحياة».

نعم يرد

● **ما حكم الذهب والمال الذي يؤخذ من الزوج في الخطبة قبل عقد النكاح إذا مات الرجل.. هل يرد المال والذهب إلى أهل الرجل؟**

– نعم يرد فهو حق له وخاصة إذا لم يتم العقد، وأما إذا كان ذلك بعد العقد فلا يرد.

المهر للمرأة

● **إذا تزوج الرجل وأعطى المرأة المهر ثم احتاج هذا المال الذي أعطاها فهل يستدين منها أم يحق له أن يأخذه منها؟.**

– يجوز للرجل أن يطلب من زوجته أن تقرضه إذا كانت موسرة ولا يجب عليها أن تجيبه لذلك إلا برضاها وطيبة من نفسها دون إكراه أو إجبار وعليه الوفاء وقضاء الدين وعدم المماطلة.

العقد باطل

● **رجل وجد بنتاً صغيرة تم رباها وبعد بلوغها زوجها على أنها ابنته فهل العقد صحيح.**

– إن هذا العقد باطل وهذا الرجل آثم وعليه أن يذهب إلى القاضي الشرعي وهو الذي يزوج هذه المرأة ويعقد لها أو يوكل من رباها ليعقد لها بموافقته وإذنه.

حكم حق الفتاشة

● **السائل إبراهيم العشملي بعث سؤالاً يقول: ما حكم ما تطلبه بعض النساء بما يسمى (حق الفتاشة) ليلة دخول الزوج بها هل هو من المهر.**

– هذا ليس من المهر وليس مطلباً شرعياً بل هو مما تعارف عليه بعض الناس، وإذ اشترطه أهل الزوجة وقبل به الزوج فعليه الوفاء به فالمؤمنون عند شروطهم وبناءً على هذا فيجب تسليمه وللزوجة الحق في الامتناع عن المعاشرة حتى تسلمه أو يكتب به سنداً إلى حين ميسرة إن رضيت بالتأجيل.

لم ترد عن النبي

● **السائل عبدالكريم الصباحي من أمانة العاصمة بعث بسؤال يقول فيه: ما حكم قول المؤذن بعد الأذان (الفاتحة إلى روح نبينا وآل نبينا الطيبين الطاهرين).**

– إن قول المؤذن «الفاتحة إلى روح النبي صلى الله عليه وآله وسلم» غير مشروع ولم يرد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا بسند صحيح ولا حسن ولا ضعيف، وقد أمرنا بالصلاة عليه صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، ولم يأمرنا بقراءة الفاتحة.

«جواز القصر لا الجمع»

● **السائل؟ (محمد أبو كحلاء) من مديرية الطويلة بالمحويت، بعث سؤالاً يقول فيه: سافرت يوم الأربعاء ناوياً المكوث بالمكان الذي سافرت إليه ثلاثة أيام، فهل أقوم بالجمع بين الظُهْرَين وأيضاً بين العشاءَيْن (المغرب والعشَاء) خلال الثلاثة أيام أم لا؟**

– إذا أقمت في أي بلد في حالة السفر فعليك أن تصلي الصلاة قصراً لا تماماً ولا تتم إلا إذا صليت خلف المقيم ولا تخالفه، أما الجمع بين الصلاتين، فلا تجمع بين الصلاتين اللهم إلا إذا كانت الصلاة وهو في حالة السفر فيقصر أما من كان مقيماً ناسماً أربعة أيام أو ثلاثة أيام فلا يجمع ولكنه يقصر.

إعداد/ عبداللطيف حزام الصعر